

## تقرير وتوصيات الاجتماع السابع عشر للجنة الدائمة للرياضة

(تونس 06 - 07/11/2016)

تنفيذا لقرارات الجمعية العامة للاتحاد في دورتها الخامسة والثلاثين، المنعقدة بتونس في الفترة من 09-11 ديسمبر 2015، عقدت اللجنة الدائمة للرياضة اجتماعها السابع عشر في تونس يوم 07 نوفمبر/تشرين ثان 2016 بمشاركة ممثلي الهيئات الآتي ذكرهم:

### مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية

الأستاذ داوود المناصير مدير القناة الرياضية

### مؤسسة التلفزة التونسية

الأستاذ الأسعد الساكّر رئيس مصلحة إعداد البرامج الرياضية

التلفزة التونسية -الوطنية 1-

التلفزة التونسية -الوطنية 2-

الأستاذ عبد الخالق السعداوي

### التلفزيون الجزائري

مدير مساعد مكلف بالرياضة

الأستاذ نورالدين حمراوي

## هيئة الإذاعة والتلفزيون السعودية

المهندس تركي سعد الدعجم نائب المدير العام للقنوات الرياضية

## الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون - السودان-

الأستاذ محمد رضا مصطفى الشيخ مدير إدارة البرامج الرياضية

## الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون - سلطنة عمان

الأستاذ سعيد تمان العمري مدير القناة الرياضية

## الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون - فلسطين-

الأستاذ وائل رمانة مدير القناة الرياضية

## قنوات الكأس الرياضية / قطر

الأستاذ عصام البحيري رئيس قسم التبادل ومشرف الحقوق

## قناة ليبيا الوطنية

الأستاذ محمد بن تاهية مدير مكتب البرامج الرياضية

## الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية

الأستاذ حسن بوطبسيل مدير قناة الرياضية المغربية

## اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري

الأستاذ محمد عبد السلام العمري رئيس مجلس إدارة شركة صوت القاهرة

للصوتيات والمرئيات

الأستاذ عبد الفتاح حسن عبد الفتاح مستشار (أ) لرئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون

## الإدارة العامة للاتحاد

المهندس عبد الرحيم سليمان	المدير العام للاتحاد
الأستاذ محمد الفـرا	مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية
المهندس باسل الزعبي	مدير إدارة الهندسة
الأستاذة مفيدة الإمام	رئيسة مكتب المدير العام
الأستاذ نبيل خيرات	رئيس مكتب الرياضة

## المركز العربي لتبادل الأخبار والبرامج / الجزائر

الأستاذة حورية خثير	مديرة المركز العربي للتبادل
الأستاذ محمد أحمد ابراهيم	منسق تلفزيوني بمركز التبادل

## المركز العربي للتدريب الإذاعي والتلفزيوني / دمشق

الدكتور عدنان سلهب	رئيس قسم التدريب
--------------------	------------------

تم افتتاح الجلسة من طرف المهندس عبد الرحيم سليمان المدير العام للاتحاد بكلمة رَحَب فيها بالحضور متمنيا النجاح والتوفيق للجنة الدائمة للرياضة ثم تمّ انتخاب الأستاذ نورالدين الحمراوي، رئيسا للجنة الدائمة للرياضة للدورة المقبلة. كما تم اختيار الأستاذ حسن عبد الفتاح من مصر نائبا أولا لرئيس اللجنة والأستاذ محمد بن تاهية من قناة ليبيا الوطنية نائبا ثانيا للرئيس.

ثم باشرت اللجنة أعمالها برئاسة الأستاذ نورالدين الحمراوي، وأقرت جدول الأعمال على النحو التالي:

## 1. مشروع جدول الأعمال

أولاً: الأحداث الرياضية العربية والدولية

1-1 التبادلات الرياضية

2-1 مختلف البطولات العربية لكرة الطائرة للعام 2016

ثانياً: الألعاب الأولمبية الشتوية للشباب

ثالثاً: الطواف الدولي للدراجات

رابعاً: حقوق النقل التلفزيوني لتصفيات المنطقة الآسيوية المؤهلة لكأس العالم روسيا 2018

خامساً: تغطية دورة الألعاب الأولمبية الصيفية ريو 2016

سادساً: اجتماعات سبورتال Sportel Monaco

سابعاً: تقرير المركز العربي لتبادل الأخبار والبرامج حول الأخبار الرياضية ضمن

التبادل اليومي والتبادل الرياضي الأسبوعي

ثامناً: تقرير المركز العربي للتدريب الإذاعي والتلفزيوني

تاسعاً: خطة عمل الاتحاد لعام 2017

1-9 البطولات العربية لكرة الطائرة

2-9 البطولات العالمية لكرة الطائرة للفترة 2017 - 2020

3-9 كأس العالم للميني فوت تونس 2017

عاشراً: ورقة عمل حول الحقوق الرياضية

أحد عشر: موعد الاجتماع القادم ومكانه

## 2. التقرير والتوصيات

أولاً: الأحداث الرياضية العربية والدولية

### 1-1 التبادلات الرياضية

لاحظت اللجنة تطوّر مؤشرات التبادلات وتزايد نسقتها خلال العام الحالي مقارنة بالسنوات الماضية مع توجيه الشكر إلى الهيئات الفاعلة والنشطة على صعيد التبادلات اليومية والأسبوعية ودعوة باقي الهيئات إلى الإسهام في إثراء هذين التبادلين. كما تمّ تثمين مساهمة السعودية خلال هذا العام في تنشيط التبادلات وإثرائها بأحداث وبرامج تلفزيونية متميزة.

وقد أوصت اللجنة بضرورة اهتمام الهيئات الأعضاء باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي لتدعيم شبكة التبادل في الاتحاد وإثراء محتواها.

### 2-1 البطولات العربية لكرة الطائرة لعام 2016

اطلعت اللجنة على تقرير مفصل حول مختلف بطولات الاتحاد العربي لكرة الطائرة التي اقتصت الاتحاد حقوقها التلفزيونية خلال عام 2016 والتي شملت:

\* البطولة الرابعة والثلاثون للأندية العربية للرجال التي أقيمت بتونس في الفترة من 18 إلى 29 فيفري 2016.

\* البطولة العربية الخامسة والعشرون للرجال والخامسة عشرة للسيدات شواطئ بالمغرب من 28 جويلية إلى 01 أغسطس 2015 .

\* البطولة العربية العشرون لمنتخبات الرجال بمصر من 15 إلى 25 نوفمبر/تشرين ثان 2016 .

\* البطولة العربية الثامنة عشر للأندية سيدات بمصر من 01 إلى 12 ديسمبر 2016

وقد اعتبرت اللجنة أنّ البطولات العربية لكرة الطائرة تعدّ مكسبا حقيقيا للاتحاد وهيئاته الأعضاء بمشاركة فعالة للمنتخبات والأندية العربية في منافساتها وتزايد شعبيتها لدى المشاهد العربي وخاصة لعدم ارتفاع كلفتها المالية وطلبت اللجنة من الاتحاد مزيد التنسيق

مع الاتحاد العربي للكرة الطائرة عند اختيار المواعيد وضبط روزنامة المباريات ضمانا لتحقيق النجاح الإعلامي والجماهيري المرجو، ونظرا لكون الاتحاد هو صاحب الأولوية في التعاقد مع الاتحاد العربي للكرة الطائرة بشأن مختلف البطولات فقد أوصت اللجنة باستمرار التعامل مع الاتحاد العربي لكرة الطائرة واقتناء حقوق البث الحصري لمسابقاته المبرمجة للعام القادم 2017 وهي :

- البطولة 35 للأندية العربية للرجال المبرمجة لشهر فبراير 2017 بمصر.
- البطولة العربية للرجال والسيدات شواطئ خلال شهر سبتمبر 2017 بלבنا.
- البطولة العربية الرابعة عشر للأندية العربية للسيدات خلال شهر ديسمبر 2017 بمصر.

### ثانيا : حقوق تصفيات المنطقة الآسيوية لكأس العالم روسيا 2018 في كرة القدم

أبدت اللجنة ارتياحها لنجاح الاتحاد في التوصل إلى اقتناء حقوق البث التلفزيوني للتصفيات المزدوجة للمنطقة الآسيوية والمؤهلة لكأس العالم لكرة القدم بروسيا 2018 وكأس آسيا للأمم بالإمارات سنة 2019.

كما تحثّ اللجنة الهيئات الأعضاء المعنية التي لم تسدد حصصها المالية لهذه التصفيات على سرعة تسديد هذه الالتزامات لحساب الاتحاد ليتمكن من الوفاء بالتزاماته المالية والقانونية تجاه الجهة المالكة للحقوق.

### ثالثا: خطة التغطية لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية ريو 2016

تم استعراض ومناقشة خطة الاتحاد التي اعتمدها لتغطية دورة الألعاب الأولمبية الصيفية التي احتضنتها مدينة ريو 2016 خلال الفترة 3-21/8/2016 وقد ثمنت اللجنة جهود الاتحاد من خلال توفيره تغطية مهنية متميزة لهذه الدورة وأثنت على نجاح خطة التغطية التي تم تنفيذها بامتياز وجودة عالية.

وبالإضافة إلى الاستبيان الكتابي الذي أرسلته الإدارة العامة للهيئات الأعضاء لتقييم خطة التغطية التي أنجزها الاتحاد لدورة الألعاب الأولمبية تولى المدير العام الاستماع لجميع المشاركين في الاجتماع و ذلك بهدف رصد انطباعاتهم وتقييمهم للخطة المنجزة من قبل

الاتحاد فكانت الردود في مجملها إيجابية وعلى درجة كبيرة من الموضوعية والمهنية ولا مس فيها أصحابها نقاط التميز ولم يغفلوا عن مواطن الخلل بكل شفافية ومسؤولية. كما ناقشت اللجنة قرار اللجنة الأولمبية الدولية بعدم منح الاتحاد حقوق الدورات الأولمبية (2020-2024) وطلبت من الإدارة العامة رفع توصية إلى المجلس التنفيذي والجمعية العامة لإصدار بيان استنكار ضد قرار اللجنة الأولمبية الدولية التي حرمت الاتحاد دون وجه حق من حقوق نقل الألعاب الأولمبية 2020 و 2024 وإسنادها لشركة خاصة و مشفرة.

#### رابعاً : اجتماعات سبورتال موناكو

جددت اللجنة تأكيدها على أهمية الحضور في المعارض والفعاليات الدولية المتخصصة في المجال الرياضي كما أكدت على ضرورة تنسيق الاتحاد مع هيئاته وإعداد مشاركات تحقق الأهداف التي تعرّف بالاتحاد و تدعم تواجده في سوق الحقوق الرياضية.

#### خامساً: تقرير المركز العربي لتبادل الأخبار والبرامج / الجزائر

اطلعت اللجنة على تقرير المركز العربي لتبادل الأخبار والبرامج والذي اشتمل على تقديم مفصل لمختلف الأنشطة الرياضية الواردة ضمن التبادل الإخباري اليومي والتبادل الرياضي الأسبوعي وأوصت بما يلي:

- دعوة الهيئات عند الحجز الخاص بالأحداث الرياضية على المينوس أن تخصص 15 دقيقة قبل موعد انطلاق الحدث لإجراء التجارب الهندسية والتأكد من وصول الإشارة (صوتا وصورة) إلى مركز التبادل.
- الطلب من الهيئات أن تبث الأحداث الرياضية الهامة كمباريات كرة القدم المبرمجة على المباشر في القنوات الرياضية العربية على نظامي المينوس والتلفزيون الرقمي بالتوازي.
- دعوة الهيئات إلى ضرورة تعيين منسق رياضي متخصص للتبادل ويكلف باقتراح مختلف المواضيع الرياضية والأحداث الرياضية والتنسيق مع قسم الرياضة بالإدارة العامة ومنسق مركز التبادل بخصوص أي تغييرات تقع على أوقات البث للأحداث الرياضية.

## سادسا : تقرير المركز العربي للتدريب الإذاعي والتلفزيوني / دمشق

قدم المركز العربي للتدريب الإذاعي والتلفزيوني تقريره مشيرًا إلى التحولات الحاصلة في إطار عمل المركز نتيجة التطورات التي تحدث في كثير من هيئاتنا ، كما بين التحديات التي تواجه العملية التدريبية على ضوء هذه التطورات ، إضافة إلى تقييم الدورات التدريبية في مجال الرياضة المنفذة خلال عام 2016.

كما استعرض المركز الدورات التي اقترحتها مجموعة العمل للتدريب البرامجي في اجتماعها في نهاية شهر نيسان 2016 في الحمامات.

كما تحدث السيد المدير العام بإسهاب عن مشروع تأسيس أكاديمية التدريب التي سيكون مقرها تونس وستعمل بشراكة مع عدد من المنظمات الإقليمية والمعاهد ومراكز التدريب في الهيئات وكذلك بعض الجامعات وسلط الضوء على الأهداف والاستراتيجيات والآليات التي ستبنى عليها الأكاديمية وذلك لمواكبة التطور الحاصل في مجال الإعلام المرئي والمسموع سواء داخل الهيئات أو خارجها وقد أوصت اللجنة بما يلي :

- 1- دعم مشروع الأكاديمية والمساهمة في اقتراح عناوين الدورات المتميزة في مجال الرياضة
- 2- تنفيذ الدورات التالية في مجال الرياضة خلال عام 2017 :
  - أسس النقل التلفزيوني للنشاطات الرياضية المختلفة.
  - دور التعليق الرياضي في التواصل مع المشاهدين.
- 3- دعوة الهيئات الأعضاء إلى المشاركة المنتظمة في الدورات التي يقيمها المركز وكذلك في دورات التدريب عن بعد ضمن الدورات اللامركزية.
- 4- اعتماد مندوبي اللجنة الدائمة للرياضة إلى مجموعة عمل التدريب البرامجي لعامي 2017/ 2018 :

— الأستاذ نور الدين الحمراوي

— الأستاذ عبد الفتاح حسن عبد الفتاح

— الأستاذ محمد بن تاهية



## سابعاً: خطة عمل الاتحاد للعام القادم

اطلعت اللجنة على الخطة المقترحة من الإدارة العامة للعام القادم 2017 وأبدت ارتياحها لنجاح الاتحاد في الوصول إلى اتفاق مع الاتحاد الدولي للكرة الطائرة بشأن بطولاته الدولية للأربع سنوات القادمة وهو عرض جيد بالنسبة للهيئات سواء على الصعيد الفني أو المالي.

كما أوصت اللجنة الإدارة العامة بالدخول في مفاوضات مع الجهة المالكة للألعاب التضامن الإسلامي التي ستحتضنها عاصمة أذربيجان باكو منتصف العام القادم نظراً لأهمية هذه الألعاب وأبدت اللجنة كذلك اهتمامها بالحصول على البطولة العربية لكرة القدم للأندية التي ستعود في نسخة جديدة وتحتضنها العاصمة المصرية القاهرة في شهر أغسطس 2017 بمشاركة أكبر الأندية العربية وأوصت الاتحاد بالعمل على اقتناء حقوق هذه البطولة.

## ثامناً: ورقة عمل حول الحقوق الرياضية

قدّمت الإدارة العامة ورقة عمل حول الحقوق الرياضية وهي النقطة الأبرز في جدول أعمال اللجنة الدائمة للرياضة التي تضمنت بالخصوص ما يلي:

إنّ سوق الحقوق الرياضية أصبحت في العقد الماضي تعرف منافسة كبيرة وممارسات احتكارية أضرت بصورة بالغة بهيئتنا التلفزيونية العربية وبال جماهير المتابعة والشغوفة بالرياضة بعد أن بلغت تكاليف الحقوق الرياضية مبالغ طائلة وسقفاً عالياً يتجاوز إمكانيات الهيئات.

وهي وضعية أدت إلى حرمان جماهيرنا العربية من متابعة الأحداث الرياضية الكبرى والمناسبات الدولية وحتى المحلية التي تجري على أرضها وتشارك فيها منتخباتها وأنديتها خاصة باعتماد سياسة الحجب والتشفير.

وأمام صعوبة المرحلة وغياب حلول في الأفق، لا بدّ من صياغة خطة عربية واضحة على الصعيدين التشريعي والقضائي:

## على الصعيد التشريعي:

ما بهمنا على الصعيد التشريعي هو أن يكون التحرك فاعلا وناجعا وذلك بالدفع نحو سنّ تشريعات محلية تكفل حق المواطن العربي في متابعة الأحداث الرياضية الكبرى عبر قنوات مفتوحة غير مشفرة وذلك على غرار ما تم سنّه والتوصل إليه في عديد البلدان الأوروبية ولا يتمّ ذلك إلا باجتهاد الهيئات وإقناعها لبرلماناتها الوطنية من أجل تقنين هذه الظاهرة على المستوى الداخلي لكل بلد عربي قبل التنسيق والتحريك الجماعي العربي.

ولينجح الاتحاد في مسعاه لا بدّ أن نضمن أولا عدم تضارب هذه التشريعات مع منطق السوق والمنافسة وشرعية الاستثمار الخاص في المجال السمعي البصري.

وثانيا أن لا تهدف هذه التشريعات إلى منع احتكار القنوات الخاصة للتظاهرات الرياضية وإنما بالسعي إلى إجبارها على البث غير المشفر والمجاني لهذه التظاهرات ولنا أن نسوق في هذا الباب مثال كأس العالم التي ينتظرها بشغف كبير مليارات الأشخاص في العالم لا يحظون بمشاهدتها مجانا وخاصة في منطقتنا العربية التي تستأثر فيها بالبث الحصري والمشفر قناة خاصة لا تتيح مجالا للمشاهد لمتابعة المباريات إلا عبر دفع أموال طائلة تتعدى مقدرة الشرائية وتتجاوز إمكانياته المادية في مقابل ذلك تنقاضي الفيفا FIFA والمحطات الخاصة المتعاقدة معها مبالغ مالية هائلة من بيع حقوق البث. عدى ما تجمعته من عائدات ضخمة من الإعلانات والترويج لثقافة استهلاكية لكل ما يتعلق بكأس العالم والأجواء المحيطة بها والخوف كل الخوف أن تنتقل هذه "العدوى" إلى الألعاب الأولمبية بعد سيطرة الهاجس المالي وتفوق الطبيعة الربحية على الروح الأولمبية والمبادئ السامية للرياضة.

## على الصعيد القضائي:

أمام هذا المشهد التجاري غير الأخلاقي وغير المتكافئ الذي يستثمر الرياضة استثمارا تجاريا صرفا ويبتعد بها على أهدافها التي وجدت من أجلها وحولها الى سلعة حقيقية يحتكر ملكيتها ومشاهدتها الأثرياء، يصبح التحريك القضائي ضرورة ملحة بالنسبة للاتحاد ذلك أن هذه الممارسة تتعارض مع أبسط حقوق الإنسان الأساسية كحقه بالمشاركة في حياة المجتمع الثقافية والفنية المنصوص عليه بالمادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما يمكن أن نستند في هذا الإطار إلى فقه قضاء محكمة العدل الأوروبية في مجال الحقوق الرياضية للدورات الكبرى وهو فقه قضاء مستقر يمكن أن نستأنس به للسير على نهج الدول الأوروبية في هذا المجال إذ تنص توجيهات Directives المجلس الأوروبي رقم CE/552/89 والصادرة في 03 أكتوبر 1989 والمتعلقة بالبث التلفزيوني على أنه يسمح للدول الأعضاء حظر البث الحصري للأحداث التي تعتبرها ذات أهمية كبرى لمجتمعاتها عندما يكون هذا البث الحصري من شأنه أن يحرم أعداد كبرى من الجماهير الرياضية من فرصة متابعة هذه الأحداث على شاشات التلفزيون مجانا وهو ما ذهبت إليه توجيهات أوروبية Directives لاحقة بتاريخ 2010/03/10 المتعلقة بتنظيم البث الفضائي، وهي وثيقة مرجعية في هذا المجال إذ أنها خصّصت الباب السابع لتنظيم البث التلفزيوني ونصّت صراحة على أنّ كلّ دولة عضوة داخل الاتحاد الأوروبي بإمكانها اتخاذ تدابير وإجراءات وفقا لقانون الاتحاد يضمن لها عدم احتكار قناة أو هيئة تلفزيونية للأحداث الرياضية وبعتماد سياسة التفسير وذلك عبر تحديد قائمة سنوية للأحداث الرياضية التي تعتبرها أحداث ذات أهمية بالغة للمجتمع وترسل بشأنها خطابا واضحا وفي الوقت المناسب إلى المفوضية الأوروبية التي تثبت من مطابقة هذه القائمة للقانون الأوروبي الجاري به العمل ثم تقوم بتعميمها على الدول الأعضاء الأخرى.

وبناء عليه فقد وضعت كل من بريطانيا وبلجيكا لوائح وقوائم بالأحداث التي تكتسي أهمية كبرى بالنسبة إليها، أي تلك التي تعتبرها ذات أهمية بالغة وبالتالي تمنع حصرتها. وكان من ضمن هذه الأحداث مباريات نهائيات كأس العالم 2014 بالبرازيل وكأس الأمم الأوروبية 2016 في كرة القدم بفرنسا و قامتا بإرسال هذه اللوائح إلى اللجنة الأوروبية المختصة و التي أقرت أن اللوائح المشار إليها متطابقة تماما مع قوانين الاتحاد الأوروبي في الغرض.

إزاء هذه الوضعية طعنّت الفيفا (FIFA) و (UEFA) أمام المحكمة الأعلى أي محكمة العدل الأوروبية (CJUE) وأصدرت المحكمة قرارها في تموز 2013 رفضت فيه بصورة نهائية وباتّة طلب الاستئناف ضد الحكم الصادر بشأن حقوق بثّ مباريات كأس العالم وكأس أوروبا للأمم في كرة القدم.

وفي تعليق حكمها أشارت المحكمة إلى أن تعيين أحداث معينة من قبل الدولة كأحداث ذات أهمية كبرى للمجتمع وحظر البث الحصري لها يشكلان مبدئياً عقبة أمام حرية توفير الخدمات ومقتضيات المنافسة الحرة والحق في الملكية.

إلا أن ذلك على أهميته يجب أن لا يحجب علوية حماية الحق في المعلومة وضمن وصول أكثر عدد ممكن من الناس إليها من خلال التغطية التلفزيونية المجانية و المفتوحة. إذ أن الحق في المعلومة يبرّر التعسف على حرية توفير الخدمات ومقتضيات المنافسة الحرة والحق في الملكية التي تدفع بها الجهات المستأنفة أمام محكمة العدل الأوروبية.

كما أشارت المحكمة في باب آخر إلى أنه على الدول تحديد الأحداث التي تعتبرها ذات أهمية كبيرة لمواطنيها مع توخي الدقة والوضوح، كما أضافت أن دور اللجنة الأوروبية المختصة التي ترفع إليها اللوائح والقوائم المتضمنة لهذه الأحداث هو فقط التأكد من توافق هذه الأحداث مع قانون الاتحاد الأوروبي من عدمه.

كما أوضحت أن المباريات النهائية في كأس العالم وكأس أوروبا لا تكتسي جميعها الأهمية نفسها لذا على الدول تعليق منعها البث الحصري لهذه البطولات..علما وأن المحكمة أقرت أن مباريات كأس العالم هي أحداث ذات أهمية كبيرة للجمهور البريطاني والبلجيكي يتجه معها منع البث الحصري والتشهير وفتحها للعموم.

كما أنّ القانون الدولي للاتصالات ينظم البث الإذاعي والتلفزيوني الأرضي داخل الحدود الوطنية والذي يسعى لخدمة جمهور المستمعين أو المشاهدين مباشرة. ولا يفرض على الدول حماية خدمة البث من الدول المجاورة و الأجنبية باستثناء الموجات الإذاعية القصيرة. أمّا بالنسبة للبث الفضائي، فإنه يتحكم به عاملان أحدهما تقني والذي يستوجب حماية معايير انتشار الأمواج وكذلك موائمة التداخل المسموح به بينما يرتبط العامل الآخر بتحديد التغطية الفضائية التلفزيونية داخل الحدود الوطنية ولا يمكن حماية التغطية خارج حدود الدولة ما لم توافق عليها الدولة المعنية.

و بناء على ذلك فإنّ من حق المؤسسات الإعلامية الوطنية طلب حق البث الأرضي داخل حدودها وتلتزم الجهات الدولية المالكة للحقوق الرياضية بميثاقها الذي يفرض على هذه المنظمات حماية حق المشاهدة المجانية للجمهور.

وبعد تلاوة هذه الورقة ناقش المجتمعون باستفاضة هذا الموضوع المهمّ وتمّ الاتفاق على ضرورة صياغة خطة عملية إعلامية و قضائية على غرار ما هو معمول به في أوروبا وغيرها من المناطق في العالم.

وفي هذا الإطار تمّ الطلب من الإدارة العامة إجراء استشارة قانونية لدى مكتب قانوني (عربي أو أوروبي) مختص في الحقوق الرياضية لبحث آليات التحرك في هذا الاتجاه حتى يتمّ منح الحقوق في المنطقة العربية عبر إشارات مفتوحة تضمن للمشاهد العربي الحصول عليها دون دفع مقابل مالي.

كما أوصت اللجنة من جهة أخرى بضرورة التحرك إعلاميا عبر تولي الاتحاد وهيئاته الأعضاء التعريف بالضرر الذي لحق بالمشاهد العربي جراء احتكار مجمل البطولات والأحداث الرياضية الكبرى ككأس العالم والألعاب الأولمبية والبطولات الآسيوية والبطولات الإفريقية والتي تشارك فيها جميعا منتخبات و فرق عربية وتم في هذا الإطار التأكيد على أن هذه القناة المشفرة التي تحتكر نقل هذه الأحداث يبلغ عدد مشتركها أقل من 5 بالمائة من مجموع المشاهدين في كامل المنطقة العربية على أن تشمل هذه الحملة الإعلامية برامج و لقاءات إذاعية و تلفزيونية و حوارات صحفية .

أما على الصعيد التشريعي فلا بد من العمل على سن تشريعات محلية تكفل حق المشاهد العربي في متابعة الأحداث الرياضية الكبرى عبر قنوات مفتوحة غير مشفرة على غرار ما هو معمول به في عديد البلدان الأوروبية و ذلك بسن قوانين وطنية و إقليمية تحمي المشاهد من خلال توجيهات تصدر عن جامعة الدول العربية و مجلس وزراء الإعلام العرب وفي هذا الإطار أشادت اللجنة باللقاء الذي عقده المدير العام للاتحاد مع معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية لهذا الغرض.